نواب في لجنة الموازنة: مكاتب سياحية برجوازية

مارتيني لـ«الوطن»: مذكرة لإلزام الفنادق التقاضي بالليرة

القادري: فتح المعبر مع العراق سوف يساعد في تصدير الحمضيات

| محمد منار حميجو

كشف وزير السياحة محمد رامي مارتيني عن إعداد مذكرة بالتعاون مع المصرف المركزي توجب على الفنادق التي تصنف من مستوى نجمتين إلى أربع ومن الممكن لـ«٥» نجوم أن تتقاضى من الزبائن بالليرة السورية حصراً ولم تعد تأخذ بالقطع الأجنبي، موضحاً أنه سيكون هناك سعران للمواطن السوري وآخر للأجنبي باعتبار أن الثاني سيدفع أكثر.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش مناقشة موازنة وزارة السياحة في لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب أكد مارتيني وجود مشروع لتطوير محيط منطقة السيدة زينب وأن هناك لجنة أقرت المسارات التي يجب تخديمها في المرحلة الأولى.

وأشار مارتيني إلى أن هناك مساعي لاستقطاب السائحين الروس من الفئتين السياحية الترفيهية والدينية والثقافية، مشيراً إلى أنه أجرى زيارة إلى روسيا.

وأضاف مارتيني: بينما في المرحلة الثانية سوف تتم دراسة محيط مقام السيدة زينب كمنطقة تنظيمية بشكل عام، موضحاً أن الهدف من ذلك الاتقاء في المسارات السياحية وتوسيع أماكن الخدمات لتكون منطقة زيارة أسوة بالدول المجاورة.

وفيما يتعلق بموضوع السياحة الداخلية أكد مارتيني الأولوية لهذا الموضوع لافتاً إلى أنه سوف يتم شراء بعض الباصات بعدما تم تخصيص أربعة أخرى للسياحة الداخلية والشعبية، كاشفاً أن الشركة السورية للنقل والسياحة سوف تقيم رحلات أسبوعية إلى الساحل والمنشآت التي تملكها لا تكلف العائلة المؤلفة من أربعة أشخاص سوى ٢٥ ألف ليرة مع الإقامة لمدة ثلاثة أيام.

وأكد مارتيني أنه تم تخفيض الاعتماد الكلي للوزارة إلى ٢،٣ مليار ليرة مثل الوزارات الأخرى، موضحاً أنه تمت إعادة ٨٠٠ مليون منها إلى الخزينة العامة.

وأرجع مارتيني أسباب إعادة مبلغ الـ٨٠٠ مليون التي من المفترض أن يتم من خلالها تجديد الفنادق الدولية الأربعة التابعة للوزارة إلى أنه تمت الموافقة من المجلس الأعلى للسياحة لتشغيل الأرصدة الموجودة في فندق الشيراتون والبالغة ١٣،٥ مليون دولار وتوزيعها لتجديد الفنادق الدولية الأربعة.

وأشار مارتيني إلى الخطة التي تم وضعها في عام ٢٠١٠ المتضمنة أنه تم الاتفاق مع المشغل لفندق الشيراتون في دمشق لاقتطاع ٢٥ بالمئة من الإيرادات لبند الاستبدال والتجديد ما أدى إلى جمع المبلغ المشار إليه، إضافة إلى أنه كان يوجد أرصدة ما يقارب ١،٥ مليار ليرة لبند الاستبدال والتجديد في فندق «المرديان» والمسمى حالياً «الداماروز» تم استخدام جزء منه لتسديد الرواتب.

وكشف مارتيني أنه سوف يتم صرف ما يقارب نحو ملياري ليرة سنوياً لتجديد الفنادق بحسب ما يتوافر من قطع وإمكانيات في هذا الموضوع، مؤكداً أنه تم البدء في فندق شهبا حلب وتم إنجاز طابقين وطابق في فندق الداماروز في دمشق، مشيراً إلى أن فاتورة فندق الداماروز الكهربائية تصل إلى ٤٠ مليوناً شهرياً.

وأكد مارتيني أن من أسباب انخفاض نسب التنفيذ في الوزارة أن التمويل لم يأت إلا في بداية الربع الثاني من العام الحالي وهذا ما سبب تأخر بعض المشاريع، نتيجة الصعوبات والحصار الاقتصادي المفروض على سورية، مضيفاً: أنا مسرور لتوفر المشتقات النفطية والقمح ولو على حساب تأخر مشاريع وزارة السياحة باعتبار أن المصرف المركزي حول مبالغ معينة نعلمها جميعا لتأمين النواقل والمشتقات النفطية التي تم تأمينها بجهود جبارة.

وتوقع مارتيني أن تصل نسب التنفيذ في نهاية العام إلى ٩٥ بالمئة باعتبار أن معظم دفاتر الشروط تم الإعلان عنها إضافة إلى التعاقد على معظم المشاريع.

من جهتهم أكد بعض النواب على ضرورة تطوير السياحة باعتبار أنها صناعة وبالتالي يجب أن يكون هناك ترويج لها، فأشارت النائبة عائدة عريج «مقررة لجنة الموازنة» إلى العقل البرجوازي لدى العديد من المكاتب السياحية التي تعمل في سورية رغم أن ٨٠ بالمئة من المواطنين السوريين من ذوي الدخل المحدود، متسائلة: ألا يمكن أن يتم توجيه هذه المكاتب لتخديم الرحلات المدرسية للطلاب والمواطن العادي.

وشددت عريج على ضرورة ألا تكون الخريطة الاستثمارية مفصلة على قياس بعض الأشخاص، كما تساءل زميلها علي الصطوف عن مسرح قلعة حلب وهل يتناسب مع القلعة.

ورأى النائب أحمد قباني أن هناك تعويماً لليرة في السيدة زينب، مشيراً إلى وجود سماسرة لتصريف العملة الصعبة وعلى العلن وعلى عينك يا تاجر، متسائلاً: هل تعمل الوزارة مع المصرف المركزي لإيجاد حلول لذلك، كما شدد زميله فراس السلوم على موضوع الترويج السياحي.

وزير السياحة: رحلات إلى الساحل أسبوعياً بـ ٢٥ ألف ليرة للعائلة أربعة أشخاص مع إقامة ثلاثة أيام

استقطاب السائحين الروس إلى سورية

موازنة الزراعة

اعتبر وزير الزراعة أحمد القادري أن فتح المعبر مع العراق سوف يساعد كثيراً في تصدير الحمضيات إلى السوق العراقية، مشيراً إلى أن العراق استوردت ٤٠٠ ألف طن وهذا ما يؤشر لأن يكون للمعبر دور إيجابي.

وخلال كلمة له في لجنة الموازنة والحسابات لمناقشة أداء وزارته أوضح القادري أنه خلال الفترة الماضية حدث أكثر من مشكلة في موضوع الحمضيات في الجانب التسويقي ما أدى إلى حدوث فائض في الإنتاج بعدما كان هناك اعتماد على السوق العراقية والخليجية في تسويقها.

وأضاف القادري: حينما حاولنا الدخول في أسواق جديدة كان هناك جواب البعض أن الأصناف السورية غير قابلة للتصدير رغم أن الحمضيات السورية تمتاز بالجودة العالمية وآخر دراسة من مكتب الحمضيات تبين أن السورية أفضل من المصرية.

ولفت القادري إلى أن دور مكتب الحمضيات خدمي إلا أن منعكسه إنتاجي في الخدمات التي يقدمها في اتجاه تطوير المنتج وفق المعايير العالمية، كاشفاً أنه تم تقديم مذكرة للحكومة حول موضوع الاعتمادية وذلك باعتماد بعض المزارع التي تحقق اشتراطات الدول التي سوف نستهدفها في تصدير الحمضيات.

وأكد القادري أن التحدي الأكبر للوزارة في المرحلة القادمة استدامة الموارد الطبيعية وخصوصاً في ظل التبدلات المناخية والاستخدام الجائر والتدخل السلبي للإنسان في استخدامها.

وأكد القادري أنه سوف يتم دعم المؤسسات الإنتاجية لتتم زيادة حصتها في السوق وتأمين المنتجات المحلية للتخفيف من المستوردات إضافة إلى تعويض المنشآت لخسارتها في المحافظات.

من جهتهم شدد بعض النواب على ضرورة دعم الزراعة معتبرين أن الدعم الحكومي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب.

مجلس الشعب يقر مواد جديدة في مشروع «الفنانين» منها عدم السماح لهم بمزاولة المهنة إلا بإذن النقابة

واصل مجلس الشعب أمس مناقشته لمشروع قانون نقابة الفنانين فأقر بعض المواد الجديدة منها التي تحدد شروط مزاولة المهنة للفنانين فنصت المادة ٢٠ أنه يشترط فيمن يزاول إحدى المهن الفنية المشمولة بأحكام هذا القانون من السوريين أو من في حكمهم أن يكون اسمه مسجلاً في أحد سجلي النقابة أعضاء أم متمرنين.

ولم تجز المادة لغير المسجلين في أحد سجلي النقابة ممارسة المهن الفنية المنصوص عليها في هذا القانون إلا بعد الحصول على إذن بالعمل من مجلس النقابة، ولا يترتب على منح الإذن إعطاء صاحب العلاقة أي حق من الحقوق الممنوحة للفنانين بموجب أحكامه.

واستثنت المادة الفنانون العرب والأجانب، وأعضاء الفرق الفنية العربية والأجنبية، الذين تستقدمهم الجهات الرسمية.

كما لم تجز المادة للأعضاء أو المتمرنين أو الحائزين إذناً بالعمل الفني ممارسة أي عمل في المهن الفنية المنصوص عليها في هذا القانون لدى القطاع الخاص أو العام أو المشترك إلا بموجب عقد خطي مسجل ومصدق من الفرع المختص، ويذكر فيه التزامات الطرفين والأجر المتفق عليه، موضحة أنه في حال رأى مجلس النقابة أو الفرع أن الأجر المسجل في العقد لا يتفق والواقع، فإنه يقدر الأجر الذي ينسجم مع الأجر الفعلي للفنان، وفق ضوابط يحددها النظام الداخلي، ليتم استيفاء الرسم على أساسه.

وأكدت المادة أنه في حال عدم توثيق العقد في النقابة أصولاً يوقف العمل فوراً من الجهات القضائية المختصة بناء على كتاب خطي من النقيب أو رئيس الفرع ويتم تحصيل الرسم الواجب على العقد وفق أحكام هذا القانون.

وأشارت المادة ١٣ إلى أنه يجوز لمن فقد عضويته بسبب هذا القانون طلب إعادة قيده بعد زوال الأسباب التي أدت إلى فقدانها، خلال مدة أقصاها سنتان من تاريخ فقدان العضوية، وعليه في هذه الحال دفع الرسوم الواجبة على طلب إعادة اليد، مشيرة إلى أنه لا تدخل فترة فقدانها في حساب المعاش التقاعدي أو في مدة تولي المهام النقابية مع مراعاة قواعد رد الاعتبار لمن حكم بجناية أو جنحة شائنة ممن فقد عضويته ويطلب إعادة قيده.

وأوضحت المادة ١٤ أنه ينشر في مجلس النقابة في الربع الأول من كل عام جدولاً بأسماء الأعضاء والمتمرنين الذين سددوا كل الرسوم المترتبة عليهم عن السنة السابقة وما قبلها من السنين، مرتباً حسب الأحرف الهجائية في كل فرع، ولا يجوز لأي عضو لا يكون اسمه وارداً في هذا الجدول أن يزاول المهنة ما لم يسدد الرسوم الواجبة، وينشر اسمه في جدول لاحق على نفقته إذا سددها بعد نشر الجدول.

وبينت المادة ٢٣ أن المؤتمر العام للنقابة يختص في انتخاب أعضاء مجلس النقابة وإقرار السياسة العامة للنقابة وخطط عملها ومتابعة تنفيذها، ومناقشة وإقرار التقرير السنوي لمجلس النقابة وتصديق الحساب الختامي للسنة المنقضية بعد الاطلاع على تقرير مفتش الحسابات وإقرار موازنة السنة التالية المقترحة من مجلس النقابة.

كما يختص المؤتمر في تعيين مفتش حسابات قانوني أو أكثر وتحديد الرسوم النقابية وفق أحكام النظام المالي وسحب الثقة من النقيب أو مجلس النقابة أو أحد أعضائه، وذلك بأكثرية ثلثي أعضاء المؤتمر وإقرار النظام الداخلي والمالي ونظام التمرين والأنظمة المتعلقة بصناديق النقابة «التقاعد وصندوق ضمان الفنانين» والأنظمة الأخرى المقترحة من مجلس النقابة، ولا تعد هذه الأنظمة نافذة إلا بعد تصديقها من الوزير خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إيداعها ديوان الوزارة، وإلا عدت نافذة حكماً، إضافة إلى إقرار اقتراحات مجلس النقابة بطلب إصدار التشريعات الضرورية ورفعها إلى الجهات المختصة والنظر في كل ما يتعلق بشؤون النقابة والمهنة وحل الخلافات التي قد تقع بين مجلس النقابة ومجالس الفروع.

هل تعرف الصحة بأجور المشافي الخاصة؟

ضميرية لـ«الوطن»: المريض يذهب للطبيب في العيادة ويتفق معه على الأسعار ويقبل بها

٣٩٣ مشفى خاصاً بعضها بمستويات عالمية

اقترحنا قانون التفرغ الطبي منذ سنوات لكنه لم يناقش بعد

| محمود الصالح

تكثر الشكاوى لارتفاع الأسعار التي تتقاضاها المشافي الخاصة، في ضوء الفلتان الكبير الذي تشهده الأسعار في كل المواد والخدمات، فهل وزارة الصحة على اطلاع بتقاضي المشافي والمراكز الصحية الخاصة أضعافاً مضاعفة عن تسعيرة وزارة الصحة؟ وكيف يتم ضبط المخالفات في القطاع الخاص الصحي؟ وما واقع الخدمات التي تقدم في المشافي العامة والخاصة؟ أسئلة عديدة حملتها «الوطن» لمدير المشافي في وزارة الصحة أحمد ضميرية الذي أشار إلى وجود تطور واضح في مشافي القطاعين العام والخاص، مبيناً أن عدد المشافي الخاصة المرخصة بلغ ٣٩٣ مشفى، من هذه المشافي هناك ١٦١ مشفى خرجت عن الخدمة بسبب الأعمال الإرهابية.

وأشار ضميرية إلى وجود ١٠ مراكز طبية، و١٩ مركزاً طبياً مغلقاً وهذا التطور عمودي على الأقل في ثلاثة أو أربعة مشاف في كل محافظة، إضافة إلى التطور في الجانب الفندقي للمشافي الخاصة، مضيفاً: لا نستطيع تقييم كل المشافي دفعة واحدة، بل يجب أن نناقش وضع كل مشفى على حدة، وأكبر عدد من المشافي الخاصة موجود في دمشق ثم في حلب وبعدها طرطوس، حيث يوجد فيها مشفى قيد الافتتاح متطور جداً وينافس أهم المشافي العالمية، ويسعى إلى التصنيف العالمي والتوءمة مع مشاف دولية، وفيه خدمات طبية متطورة جدا، لأن هناك عقلية لدى المستثمر لا تستهدف الربح السريع بقدر الاهتمام في بناء سمعة طيبة وتحقيق نتائج متميزة.

وأكد ضميرية أن الوزارة وضعت شروطاً دقيقة لترخيص المشافي الخاصة بحيث لم يعد مسموحاً به إقامة مشفى خاص في بناء كجزء من هذا البناء، ويجب أن تتحقق شروط هندسية دقيقة، وذلك في سبيل الوصول إلى مستوى متطور في قطاع المشافي الخاصة، إضافة لذلك تعمل وزارة الصحة الآن على إجراء تصنيف المشافي واعتماديتها وتطبيق معايير الجودة العالية المستوى على القطاعين العام والخاص.

وبين أنه تم هذا العام إطلاق مشروع رفع مستوى الجودة الصحية في المشافي والمراكز الصحية في القطاع العام. وفكرته أن المريض يدخل المشفى وتقدم له خدمات طبية قد تصل إلى ملايين الليرات مجانا ولكن الأهل لا يرون من المشفى إلا الحنفية المكسورة أو الدهان المقشور أو الازدحام، لذلك تم الآن البدء بالاهتمام بكل هذه الجوانب وكانت البداية من التمييز بين الأطباء والممرضين والعاملين، ليتحمل كل شخص مسؤوليته عن العمل، وكذلك الاهتمام بالنظافة وفرز النفايات، ووضع ممرات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، ونظام دور إلكتروني، وأتمتة العمل، وتوثيق الخدمات الصحية، لأن الخدمة الصحية التي لا توثق كأنها لم تقدم هذا في القطاع العام. مضيفاً: أما في القطاع الخاص فأعتقد أن الوزارة ليست حريصة على المشفى أو المركز الخاص أكثر من صاحبه، لأنه كلما اهتم أكثر بعمله حقق مكاسب كبيرة، وهذا ما يبحث عنه صاحب المشروع الخاص.

وعن الرقابة التي تقوم بها وزارة الصحة على القطاع الخاص أوضح ضميرية أن هناك الرقابة الدورية من خلال الجولات التي تقوم بها دوائر المشافي في مديريات الصحة، وتتبع تنفيذ الاستمارة المتكاملة للرقابة على المشافي ومتابعة أي خلل في عمل هذه المشافي. وتتابع الوزارة الرقابة على المشافي من خلال عدم السماح لها بممارسة أي اختصاص طبي من دون ترخيص، ويمكن أن تصل العقوبة إلى إغلاق القسم أو المشفى بشكل كامل.

وفيما يتعلق بتطبيق الضمان الصحي في القطاع الخاص بين مدير المشافي أنه لا علاقة لوزارة الصحة في تطبيق الضمان الصحي في المشافي الخاصة، فهي لا تستطيع إلزام شركة ضمان صحي بالعمل مع مشفى معين، وكذلك الحال لا يمكن إجبار مشفى معين على العمل لدى شركة ضمان صحي معين، لكن في حال كان هناك تعاقد بين شركة تأمين خاصة ومشفى خاص فإن العقد هو شريعة المتعاقدين وأي خلل فيه فهناك شروط محددة في العقد يلتزم بها كل طرف.

ووزارة الصحة تقدم الضمان الصحي لكل المواطنين السوريين مجانا بحيث تقدم من خلال مؤسسات القطاع العام الصحي الخدمات ابتداء من الإسعاف البسيط حتى جراحة القلب والدماغ مجانا من دون أن يلتزم المواطن بدفع شيء، وهذا غير موجود في أي بلد في العالم.

وأوضح ضميرية أنه يتم تطبيق تسعيرة عام ٢٠٠٤ وهي التي تعتمد على نظام الوحدات بحديه الأعلى والأدنى، وأي مشفى يرخص جديد يتعهد بتطبيق تسعيرة ٢٠٠٤، وفي حال تقدم المواطن بشكوى من تقاضي أي مشفى لزيادة عن التسعيرة يتم طلب فاتورة رسمية، ويجري التدقيق فيها وفي حال وجود زيادة في الأسعار يرسل كتاب إلى المشفى لإعادة المبلغ الزائد للمواطن ويتنازل الأخير عن شكواه، مشيراً إلى أن حالة مخالفة الأسعار ليست مقتصرة على المشافي بل هي موجودة في قطاع التموين والنقل والخدمات الأخرى، والوزارة لا تستطيع معرفة حصول مخالفة في الأسعار من دون شكوى.

وأكد معالجة ١٩ شكوى خلال العام الحالي على المشافي الخاصة و٦١ شكوى على المراكز الطبية، مضيفاً: المشكلة أنه لا توجد إمكانية لإعلان تسعيرة الخدمات الطبية في مكان بارز في المشفى لأن دراسة الفاتورة تتم بعد تنفيذ العمل ولا يستطيع المريض معرفة الأعمال التي يحتاجها، والاهم من ذلك أن قرار التسعيرة هو عشرات الصفحات، لكل اختصاص تفريد في الأسعار حسب نظام الوحدة الصحية، ولكن من حق المريض طلب سعر أي خدمة من المشفى. وعما هو مطبق في الواقع أجاب مدير المشافي أن المريض في الواقع يذهب إلى الطبيب في عيادته ويتفق معه على كل شيء ومن ثم يذهب إلى المشفى على اسم ذلك الطبيب. ولذلك المريض يعرف مسبقاً تكاليف الخدمة المقدمة له ويقبل بها.

أما بخصوص كوادر القطاع الخاص التي تكون أغلبها عملت في القطاع العام، وتختلف معاملتهم للمريض بين المشفى الحكومي والمشفى الخاص، أوضح ضميرية أن هذا الموضوع لا يتم حله إلا بتطبيق التفرغ الطبي حيث لا يسمح لكل من يعمل في القطاع العام بفتح عيادة أو العمل في القطاع الخاص، وهذا القانون مقترح منذ سنوات لكنه لم ير النور حتى الآن، وبخصوص المعاملة المختلفة يرى مدير المشافي أنه لا يمكن أن يرتدي الإنسان وجهين في يوم واحد، وبالتالي هذه النظرة غير دقيقة، ولكن في القطاع العام يكون طاقم العمل كبيراً وبالتالي المسؤولية غير محددة بشخص معين حيث يمكن أن يقوم بهذه الخدمة أي طبيب أو ممرض، أما في الخاص فإن كل مريض يكون المسؤول عنه طبيبه، وكل ممرضة مسؤولة عن مرضى محددين.

ونفى ضميرية أن يكون مصدر الأدوية النوعية التي يقدمها الأطباء في المشافي الخاصة قد تمت سرقتها من القطاع العام بشكل قاطع مؤكداً أن جميع الأدوية النوعية متاحة في الأسواق لدى وكلاء الشركات المنتجة لهذه الأدوية ويستطيع أي طبيب أن يشتري هذه الأدوية من هؤلاء الوكلاء لمريضه ويعطيه هذا الدواء في المشفى الخاص أو عيادته أو مركزه الطبي، ويمكن أن تكون مهربة لأن هناك أدوية مهربة في السوق.

وأكد مدير المشافي عدم وجود أي شرط أو التزام لدى الأطباء أو المشافي الخاصة بدفع المريض غير السوري بدل الخدمات الطبية التي تقدم لهم في المشافي السورية بالدولار، كما أن هذه العملية لا يمكن ضبطها في الوقت الحالي لأنه لا يوجد سجلات مراقبة لمرضى العيادات، وإن كان هناك ثمة سجلات المشافي الخاصة فإنه غير محدد فيها المبالغ التي دفعها للمشفى ونوع العملة التي دفعها.